- 8 -

# حنين إلى الماضي

**تحدث وليد خالد بانفعال**، قائلاً: «لا أعلم كم يمكنني الاحتمال بعد». تصبب العرق من محياه على المنضدة، بينما كان يعد لي البيتزا. أردف الرجل قائلاً: «لم عدت هنا في المقام الأول؟».

فاقت درجة الحرارة الأربع والخمسين في الخارج، بينما انقطعت الكهرباء مجدداً. أحال فرن وليد مطعمه، في غياب التكييف أو المراوح، إلى شعبة من النار. لم يحظَ الناس، خارج مدينة الزمرد، بالطاقة الكهربائية لأكثر من اثنتي عشرة ساعة يومياً، في الصيف الذي أعقب قدوم الأمريكيين، بحيث أضاءت المصابيح ثلاث ساعات، قبل أن تنطفئ ثلاثاً أخر.

أحجم أصحاب محلات البقالة، بالقرب من المطعم، عن بيع ما يستلزم التبريد من السلع. اعتادوا وضع مناضد المحاسبة خارج محالهم، وإعارة مصابيح كاشفة للزبائن بغية إيجاد ما يودون شراءه. لم يكن سوء الأحوال بخافٍ على أحد. أنفق أولئك المئات من الدولارات بغية استيراد صناديق الكوكا كولا، التي لم تكن متوافرة في بغداد قبل الحرب، ليرغب الناس عن شرائها ساخنة.

ما انفك وليد وجيرانه يتذمرون من انقطاع التيار الكهربائي. تحدث أحد أصحاب المحال، في أثناء دخوله المطعم، قائلاً: «وكأننا نعيش في العصر الحجري».

عقب وليد قائلاً: «أصبت في ذلك. لم تسر الحال على هذا المنوال من قبل».

عملت أجهزة تكييف الهواء، على بعد خمسين متراً، داخل المنطقة الخضراء، على خفض درجة الحرارة إلى العشرين مئوية. لم تكن مدينة الزمرد مرتبطة بشبكة الكهرباء العراقية. أبقت محطة توليد الطاقة بواسطة الوقود -بحجم منزل صغير-

الأجهـزة عاملة في القصر الجمهوري، بينما استخـدم الآخرون، داخل الأسوار، من متعهديـن خصوصيين، وضباط محطة السي آي إيه والجيش، مولدات تعادل الحجم ذاته تقريباً. ارتأت سلطة الائتلاف المؤقتة في الطاقة الكهربائية «أمراً أساسياً». ما انفكت خزانات الوقود تتدفق من الكويت يومياً، ناهيك عن توافر فريق من المهندسين الكهربائيين، المستعدين لتلبية النداء، على مدار الساعة.

تدفقـت الطاقـة الكهربائيـة لعامـة العراقيين، خـارج المنطقة الخضـراء، عبر محطـات في أنحـاء البلاد كافة، تغذي شبكة الكهربـاء الوطنية. مثّلت محطة جنوب بغـداد أقربها إلى المطعم. مسحت العرق المتصبب من جبيني، عقب تناول البيتزا، لأقرر التوجه إليها.

تجسـد محطة جنوب بغداد، التي بنيت فـي العام 1959، بمحاذاة نهر دجلة، قصة ازدهـار العراق وفقره. زودت وحدات توليدها الأربـع، ألمانية الصنع، العاملة بالطاقة البخارية، في بداية المطاف، العاصمة بما يفيض عن حاجتها من الكهرباء. لجأ العراق إلـى الولايات المتحدة، مع تزايـد الطلب، في العام 1965، بغية الحصول على وحدتين إضافيتين من شركة جنرال إلكتريك. رمزت مداخن المحطة الست، شاهقة الارتفاع، إلى ما تملكه البلاد من ثروة نفطية. تحدث بشير خلف، مدير المحطة، بذلك الصدد، قائلاً: «مثّلنا، في ذلك الوقت، أكثر محطات الطاقة تقدماً في العالم العربي».

زودت شركـة جنـرال إلكتريك المحطة، في العام 1983، قبـل أن تستنزف حرب صدام مع إيران خزينة الدولة، بمولدات أمريكية الصنع عوضاً عن الألمانية. لم يكن يتعين على المحطة في حينه، بحسب خلف، أن تعمل بكامل طاقتها المقدرة بثلاث مئة وخمسين ميغاوات، بالنظـر إلى إنتاج العراق ما يفوق حاجته من الطاقة الكهربائية. انتشرت محطات التوليد الجديدة، وخطوط نقل التوتر العالي، عبر الصحراء، ممولة من قبل عائـدات النفط الوفيرة. استغل مهندسو المدينـة المعماريون، من البعثيين الجـدد، فائض الطاقة علـى الوجه الأمثـل، عبر بنـاء المجمعات السكنيـة شاهقة الارتفـاع، وأبراج المكاتب، بما تستلزمـه من مصاعد وأجهزة تكييف ضخمة. اكتفت بغداد ذاتياً، من الطاقة الكهربائية، في حينه، بما يضاهي أياً من العواصم الغربية.

توقفت المحطة عن العمل، في العام 1991، بعد إصابتها بست قنابل أمريكية في حرب الخليج الثانية. ألحق القصف الأمريكي في أثناء الحرب، وفق تقديرات الأمم المتحدة، الضرر بما يقارب الخمسة والسبعين بالمئة من قدرة البلاد على توليد الطاقة. تمكن خلف وعمال آخرون من إعادة المحطة إلى العمل، بعد أربعة أشهر، بما تيسر لهم من معدات، وتحلوا به من براعة. لم تعد المحطة إلى سابق عهدها، بكل الأحوال، بالنظر إلى بساطة ما استخدم في إصلاحها.

منعت عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية العراق من استيراد معدات جديدة، مدة خمس سنوات. أعاقت العقبات البيروقراطية تدفق الإمدادات المطلوبة، بعد تعديل العقوبات بما يخول العراق بيع نفطه مقابل السلع الأساسية، بما يشمل قطع غيار محطات الطاقة. افتقرت المعدات المتضررة إلى الصيانة المطلوبة، ما لم يتم استبدال الرديء من الخردوات بها. رفض المسؤولون الحكوميون السماح بتوقف المحطة عن العمل، بغية أعمال الصيانة السنوية، بالنظر إلى النقص الحاد في إمداد الطاقة الكهربائية. أضحت المنشأة المتطورة في السابق، بصورة تدريجية، مرتعاً للأنابيب التالفة، وأجهزة القياس المحطمة، والمعدات الخربة. تحول مجمع التوليد، جراء التسرب في أنابيب البخار، إلى ما يشبه حمام ساونا ضخم. منع التدخين، علاوة على ذلك، في المحطة، بما لا يشمل كثيراً من الأماكن في العراق، نتيجة التسرب الحاد للوقود. لم تتمكن محطة جنوب بغداد، إلا بشق الأنفس، قبل حرب العام 2003، من إنتاج 185 ميغاوات. تحدث خلف، بذلك الصدد، قائلاً: «كنا كرجل هرم يفقد طاقته».

لم يشعر سكان بغداد بذلك العجز. لم يرغب صدام في إغضاب حاشيته أو جنرالاته من قاطني المدينة، موجهاً بمنحها ما تحتاج من الطاقة عبر شبكة الكهرباء الوطنية. حرمت مناطق أخرى من الطاقة الكهربائية، بغية استيفاء متطلبات صدام، كجنوب العراق ذي الغالبية الشيعية، على وجه الخصوص.

التقيت في رحلة إلى بغداد، في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، قبل أربعة أشهر من بدء الحرب، هولندياً بديناً، يرتدي نظارات، يدعى مارسيل آلبيرتس. عمل

الأخيـر مع برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي، وقد كانت مهمتـه تتمثل في التحقق من عـدم استخدام معدات محطات الطاقـة، التي يقتنيها العراق ضمـن برنامج النفط مقابـل الغذاء، فـي تصنيع أسلحة للدمـار الشامل. قصد آلبيرتـس محطات التوليد العراقية جميعها، محتفظاً بما يدونه من ملاحظات في مغلف أبيض كبير في مكتبه. قـدر الرجل حاجة العراق إلـى الكهرباء بما يعادل 6.200 ميغاوات في أوقات الذروة، بينمـا لم تكن طاقتـه التوليدية القصوى تتجاوز 4.400 ميغاوات ـ بما يقل عن نصف قـدرة البلاد فـي العام 1990 (لم تكن حاجة ما يقارب ألفـاً وخمس مئة من المنازل تزيد عن الواحد ميغاوات من الطاقة الكهربائية). خاطبني آلبيرتس، بذلك الصدد، قائـلاً: «تتملكنـي الدهشة، حين أزور بعضاً من محطات الطاقة هنا، من قدرتها على الاستمرار ضمن هذه الظروف السيئة».

عمـل آلبيرتـس، كل ثلاثـة أشهر، علـى تلخيص متابعاتـه في تقاريـر إلى الأمم المتحـدة في نيويورك، توزع علـى الدول الأعضاء كافة. أشـارت إحدى تلك الوثائق، الصـادرة في العام 2002، إلى «عقم محطات التوليد العراقية من الناحيتين التقنية والاقتصادية»، مما أسفر عن نقص في تغذية البلاد بمقدار 2.500 ميغاوات، ناهيك عن انقطاع التيار أوقاتاً طويلة.

لـم يكن آلبيرتس وحده مـن حذر من حلول كارثة فيما يتعلـق بذلك الصدد. قدر تقريـر البنيـة التحتية، التابع لمشـروع مستقبل العراق، الحاجة إلـى 18 مليار دولار بغية إعادة تأهيل قطاع الطاقة، ناهيك عما امتلكته السي آي أيه من صور ليلية لمدن فـي جنوب العراق، ملتقطة بواسطة الأقمـار الاصطناعية، تظهر ما يثير الدهشة من أضـواء قليلـة. تحدث مهندس كهربائي أمريكـي، يعمل في العـراق، بذلك الصدد، قائلا: «لم تكن علامات الانهيار بخافية على أحد».

أصدر البيت الأبيض، في آذار/ مارس 2003، بعد عشرة أيام من دخول الدبابات الأمريكيـة العراق، بياناً صحافياً يشير إلى إنتـاج العراق 5.500 ميغاوات من الطاقة – مـا يزيد بمقدار 1.100 ميغاوات عما قدره آلبيرتس. لم تخصص إدارة بوش، قبل انـدلاع الحرب، سوى 230 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع الطاقة في العراق. أضاف

البيـان الصحفي، فيما يتعلق بذلك الصدد، قائلاً: «يزخر العراق بالمثقفين، ناهيك عما يملكه من موارد طبيعية ضخمة من النفط والغاز، وما هو حديث من أنظمة البنى التحتيـة. تلتزم الولايات المتحدة بمساعـدة العراق في تجاوز آثار هذا النزاع، ولكنه لن يستلزم العون على المدى الطويل».

واصلـت محطـة جنوب بغداد العمـل، في أثنـاء الأسبوعين الأوليـن من الحرب، لتتوقـف جـراء تعرضها لدفـق من الطاقة، كما حـدث مع المحطـات كافة في وسط العراق، مما أدى إلى غرق بغداد في العتمة، ناهيك عما أصاب سكانها من خوف. لم يتمكـن مهندسو الجيش الأمريكـي، أو التقنيون العراقيون، من معرفة السبب الكامن وراء حـدوث ذلـك - هل أمـر صدام بقطع الكهربـاء؟، هل قـام الأمريكيون بقصف المحطـة؟ - ليستنتجـوا، بعد مضي أشهـر، انقطاع عقدة من خطـوط التوتر العالي المحيطـة بالعاصمة، في أثناء سيـر المعارك، مما أدى إلى اختلال التوازن في شبكة الكهرباء، وما يرسل من طاقة إلى محطاتها كافة.

قرر خلف وموظفوه العودة إلى منازلهم، مع جهلهم سبب المشكلة، واشتداد القتال حول العاصمة. عاد الأخيرون إلى العمل، بعد ثلاثة أيام من سقوط بغداد، ليجدوا إحدى فرق المارينز متمركزة عنـد المحطة. وصل ضباط من فيلق المهندسين في الجيش الأمريكـي، في اليوم الثاني، ليعاينوا الأنابيب المحطمة، والأسلاك المهترئة، وغرف التحكـم البدائيـة. استذكر المقدم جـون كومباريتو، كبير المهندسيـن الكهربائيين التابعين للجيش في العراق، بذلك الصدد، قائلاً: «أسفت للوضع، حين اطلعت عليه، آملاً ألا يمثل الحالة العامة في البلاد، ليخيب رجائي في نهاية المطاف».

أدرك كومباريتـو، في حينه، مـدى ما اتسم به المخططـون الحربيون من تفاؤل، قائلاً: «أسأنا، بلا ريب، تقدير ما يتسم به الوضع من سوء».

استنتـج الرجـل وخلف، مـع افتقار الشبكـة الوطنية إلى الطاقة، مـدى الصعوبة الكامنـة في إعادة تشغيل محطة جنوب بغداد سريعـاً. تستلزم المحطات الكهربائية الطاقـة، كما العربـات؛ كـي تمضي قـدماً، وقد كانت محطة جنوب بغداد بحاجة إلى

ما يقارب الثمانية ميغاوات، وهي الكمية التي يعجز أكبر مولدات الجيش المتنقلة عن تأمينها. توصل المهندسون، في نهاية المطاف، إلى حل للمشكلة، يتمثل في تحويل الطاقة من إحدى المحطات الكهرمائية القليلة العاملة، ليتم تشغيل محطة جنوب بغداد مجدداً، بعد مضي أسبوعين من الزمن. انخفضت طاقة المحطة الإنتاجية، في حينه، بكل الأحوال، بمقدار 25 ميغاوات عما كانت عليه قبل الحرب. واجهت المحطات الأخرى المشكلة ذاتها، ما إن بدأت العمل مجدداً. أسهمت الصدمة الناتجة عن التوقف المفاجئ، والافتقار إلى الصيانة الفاعلة جراء الحرب، والعجز العام للمحطات، في زيادة أوضاعها تردياً. فشل المهندسون العراقيون والأمريكيون، مع نجاحهم في تشغيل ما أمكن من الوحدات، في رفع الطاقة الإنتاجية الإجمالية إلى ما يفوق ثلاثة آلاف وخمس مئة ميغاوات - بما يقل كثيراً عن ستة الآلاف وخمس المئة ميغاوات المطلوبة لسد احتياجات البلاد، أو أربعة الآلاف وأربع المئة ميغاوات المنتجة قبل الحرب.

أمل بريمر في رفع الإنتاج إلى 4.400 ميغاوات، عبر السماح بإجراء إصلاحات طارئة، تمول بمبلغ المئتين والثلاثين مليون دولار المخصصة قبل الحرب. وجه الرجل مستشاره لشؤون الطاقة للعمل على تلك الغاية، واعداً العراقيين بإعادة توفير الكهرباء سريعاً، وفق معدلات ما قبل الحرب.

لم تتخذ سلطة الائتلاف المؤقتة -فيما بعد، عبر بريمر- ما هو صائب من القرارات. ارتأى بعض موظفيها ضرورة توزيع الطاقة على مدن العراق بصورة متساوية، عوضاً عن تحويل معظمها إلى بغداد. بدا ذلك معقولاً للغاية بالنسبة للأمريكيين: لا تتبع الحكومة، في أي من الديموقراطيات، سياسات انتقائية. استشار فريق مهندسي السلطة هيئة الطاقة العراقية، فيما يتعلق بذلك الصدد، ليتحدث روبين مكفوكين، أحد أعضاء الفريق، قائلاً: «ظنوا أننا مجانين، في بادئ الأمر، محذرين إيانا من تبعات ذلك القرار». ذهبت تحذيراتهم أدراج الرياح، بكل الأحوال، ليصدر بريمر قراره بتوزيع الكهرباء، بصورة متساوية، على أنحاء العراق كافة.

حظي سكان البصرة، والنجف، وبقية أنحاء الجنوب، بالطاقة الكهربائية بضع ساعات إضافية يومياً. لم يكسب القرار سلطة الائتلاف المؤقتة المزيد من الشعبية،

بالرغم مما لقيه من أثر إيجابي لدى العراقيين عموماً. افتقرت بغداد، العاصمة، إلى الطاقة الكهربائية اثنتي عشرة ساعة يومياً، على أقل تقدير، وهي التي اعتادت الحصول عليها بلا انقطاع. أخذ الحنين إلى صدام - بعد ذلك - يغمر من هللوا لسقوطه من سكانها. تحدث مهدي عبد الواحد، مهندس البترول العاطل عن العمل، بينما كان يبيع المشروبات في أحد الشوارع المزدحمة، قائلاً: «ظننا أن الأمريكيين، بما يمثلونه من قوة عظمى، سيوفرون لنا الكهرباء، على أقل تقدير. نتمنى عودة الأيام السابقة حقيقة. اتسم صدام بالقسوة، ولكنه وفر لنا ضرورات الحياة. كيف يمكن لنا التهليل للديموقراطية، بينما نفتقر إلى الكهرباء، بالحد الأدنى؟».

لم يتزحزح بريمر عن موقفه قيد أنملة، مؤكداً على صوابية قراره، وما لقيه من أثر إيجابي لدى الساسة الشيعة في الجنوب، بما يخدم مساعيه لضمهم إلى مجلس الحكم. ارتأى الرجل، علاوة على ذلك، أن نقص التغذية الكهربائية في بغداد سينتهي ما إن يتضاعف الإنتاج.

لم يحدث ذلك مطلقاً، بكل الأحوال. لم تزد كمية الإنتاج كثيراً عن ثلاثة آلاف وخمس مئة ميغاوات. تظاهر الآلاف من الشبان الغاضبين في البصرة، مع تجاوز درجة الحرارة الأربع والخمسين في الصيف، لافتقارهم إلى التغذية الكهربائية اثنتي عشرة ساعة يومياً. لم تكن تلك الكمية بالكافية، بالرغم من تجاوزها ما كانوا يتلقونه قبل الحرب. أعوز السكان إلى المياه، علاوة على ذلك، جراء افتقار محطات الضخ إلى الطاقة، ناهيك عما سببه توقف مضخات الوقود من ازدحام في محطاته.

أثارت الاضطرابات قلق بريمر، ليعمد إلى تعيين ستيف براونينغ، مختص فيلق المهندسين في الجيش الأمريكي، الذي سبق له إدارة أربع وزارات في أثناء الأسابيع الأولى للاحتلال، مشرفاً على البنية التحتية في العراق. لم يكن الرجل خبيراً في شؤون الطاقة، بل التعامل مع الكوارث، متمتعاً، بكل الأحوال، بحس التنظيم والقيادة. حظي براونينغ، علاوة على ذلك، بثقة بريمر، ناهيك عن إلمامه ببعض المفردات العربية، على النقيض من معظم موظفي السلطة.

اتصف براونينغ بالأناقة، وقد كان يصغي أكثر مما يتحدث، ليتسم صوته بالرقة، حين يتجاذب أطراف الحديث، ناهيك عما يسمه من أدب جم. كان يشرب الشاي، حينما يقدم له، ويقدمه لضيوفه العراقيين بدوره، على النقيض من معظم الأمريكيين، حينما يقومون بزيارته. اعتاد براونينغ التحدث لزملائه، بذلك الصدد، قائلاً: «يتعين علينا، على الدوام، أن نذكر أننا ضيوف في بلدهم. يتعين علينا احترام عاداتهم».

أضحى براونينغ مديراً لبنية العراق التحتية، بما يشمل الطرق، وأنظمة المياه، وخطوط الهاتف. تمثلت أولويته القصوى، بكل الأحوال، في تأمين الكهرباء. لم تتسم أوامر الرجل بالتعقيد، على وجه العموم، متجسدة في الشعار الآتي: ارصدوا المثالب، واعملوا على إصلاحها.

سأل براونينغ فريق مهندسي السلطة عرض خطتهم في إعادة توفير الطاقة، وفق معدلات ما قبل الحرب، ليفاجأ بعدم وجودها في المقام الأول، ناهيك عن افتقار الوزارة إلى خطة للميزانية. لم يعوز الاهتمام الكافي جوانب الحكم الأخرى جميعها في العراق: عمل مستشارو التعليم على مراجعة المناهج بالتفصيل، لتقرير ما ينبغي حذفه منها. حرص فريق الرعاية الصحية على التدقيق في كل ما يصدر عن وزارة الصحة العراقية. انصرف خبراء وزارة الخارجية الأمريكيون إلى اختبار كل من الدبلوماسيين العراقيين، لتترك وزارة الكهرباء وحدها في خضم ما يواجهها من تحديات. سمحت السلطة للمديرين والتقنيين العراقيين بإدارة محطات الطاقة، وقد عمل أحد المتعهدين الأمريكيين على إجراء إصلاحات طارئة في عدد منها، دون التدخل في مهمة زيادة الإنتاج، التي ألقيت، بما يثير الاستغراب، على عاتق العراقيين برمتها. نفض فريق مهندسي سلطة الائتلاف، المكون من أربعة أشخاص، يديه من تلك المهمة، مكتفياً بما هو توجيهي من الأدوار. ترأس الفريق خبير في الطاقة المائية، من مهندسي الجيش الأمريكي، بالرغم من قلة عدد محطات التوليد العراقية العاملة بتلك الطاقة، مقارنة بنظيراتها العاملة بالوقود أو الغاز الطبيعي.

تملكت الدهشة براونينغ مما أظهرته السلطة من لا مبالاة بقطاع الطاقة العراقي.

استذكـر الرجل، بذلـك الصدد، قائلاً: «لم يلقَ العراقيـون، العاملون على مسألة الكهرباء، بحسب ما رأيت، سوى الازدراء من الأمريكيين، في أثناء لقائهم الأول بهم. كان ذلك محرجاً للغاية».

أخبـر براونينغ بريمـر، بعد بضعة أيام، باستحالة وفـاء الأخير بتعهده للعراقيين - فيمـا يتعلق بإعـادة توفير الطاقة وفق معدلات ما قبل الحـرب - «بالنظر إلى عدم وجود خطة للقيام بذلك».

تمثل رد بريمر في ضرورة تحقيق تلك الغاية، وتوفير كل ما تستلزمه.

عقـب براونينغ قائلاً بإمكانية إجراء مـا يكفي من الإصلاحات، بغية العودة إلى معـدلات ما قبل الحرب، فـي أثناء شهرين من الزمن. اشتـرط الرجل، بغية تزعم تلـك الجهود، عدم القيام بما يتلـف المعدات، على المدى الطويل، من الإصلاحات المكثفـة، وإغلاق المحطات للصيانة، عند رفع الإنتاج إلى كمية أربعة الآلاف وأربع المئة ميغاوات المطلوبة.

طالب بريمر براونينغ بإطلاعه على آخر المستجدات، في السابعة من صبيحة كل يوم، بما يدشن جدول عمله اليومي، قبل أن يخاطبه قائلاً: «امضِ لتحقيق تلك الغاية. أعتمد عليك كلياً».

تمثل أول أوامر براونينغ في نقل فريق المهندسين إلى غرفة فسيحة، قرب قاعة الطعـام، قبـل أن يعمد إلى تكليف خبير بريطاني شاب، فـي التنمية الدولية، بوضع ميزانيـة للوزارة. وجه براونينغ شركة بيكتل الهندسية الأمريكية، التي حظيت بعقد مئتيـن وثلاثيـن مليون دولار لإعادة تأهيـل قطاع الطاقة، إلى تركيـز جهودها بغية تحقيـق الغاية المرجوة. عمل الرجـل، علاوة على ذلك، علـى تشكيل فريق جديد، عبر التعاقـد مع خبيرين كهربائيين، مـن العاملين لدى الوكالـة الأمريكية للتنمية الدوليـة، ناهيك عن أحد خبراء الجيش الأمريكي، ومطالبة ريكاردو سانشيز، قائد القـوات الأمريكية في العراق، بتأمين ما أمكن مـن المهندسين العسكريين. أصدر الأخيـر أوامره، بعد مضي أسبوع، إلى كل مـن فرق الجيش الأمريكي الاثنتي عشرة

في العراق، بإرسال اثنين من مهندسيها للعمل مع فريق براونينغ. توجه المهندسون إلى محطات الطاقة، عبر البلاد، للعمل مع مديريها على وضع تقويم دقيق لما يمكن إجراؤه من إصلاحات، في أثناء شهرين، بغية رفع الإنتاج. استدعى براونينغ، فيما بعد، مديري المحطات ومهندسي الجيش للاجتماع في بغداد، مدة يومين، وإطلاع المجموعة على خططهم التأهيلية الفردية. طالب الرجل المديرين كافة بتأمين ما يلزم بعضهم من معدات، مشدداً على ضرورة تحقيق المهمة في وقتها المحدد. خاطبهم، بذلك الصدد، قائلاً: «أنتم عراقيون، أذكياء، أباة، ومبدعون. أعلم أنكم قادرون على مغالبة هذا التحدي».

عمل مهندسو الجيش على إرسال التقارير إلى براونينغ، الذي عمد بدوره إلى نقل آخر المستجدات إلى بريمر وواشنطن، حيث كان وولفويتز ورايس يطلعان عليها يومياً، على وجه التقريب. تلقى براونينغ، حين تعثر الإنتاج مدة أسبوع، جراء توقف إحدى المحطات، نتيجة حريق عرضي، سيلاً من الرسائل من أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية، تتساءل عن ماهية ما يجري، وإمكانية الانتهاء في الموعد المحدد.

استلزم فريق براونينغ خمسة أيام إضافية، عما كان مقرراً، لبلوغ غايته المنشودة، بما لا يقلل من قيمة إنجازه في الأحوال كافة. تمكن أعضاؤه، في نهاية المطاف، بعد أسابيع من العمل الشاق، من تحقيق ما اعتبره الكثيرون مستحيلاً من المهام.

لم تدم فرحة النصر طويلاً. بدأت المحطات في إغلاق أبوابها، في اليوم الثاني، بغية أعمال الصيانة. عادت الأوضاع، بعد مضي أسبوعين، إلى ما كانت عليه في السابق: انخفاض الإنتاج الإجمالي إلى 3.600 ميغاوات. تمثل ما أثار قلق براونينغ، بالقدر الأكبر، في قرار سانشيز إعادة المهندسين، مما أثر سلبياً في عمل الفريق، ناهيك عن نفاد تمويل شركة بيكتل.

تجسدت قناعة براونينغ في ضرورة بذل السلطة المزيد، بغية تأهيل قطاع الطاقة العراقي، بما يشمل إنفاق مئات الملايين من الدولارات لترميم المحطات المتداعية، كجنوب بغداد.

أثار الرجل المسألة، في صبيحة أحد الأيام، مع بريمر.

اكتشفت سلطة الائتلاف المؤقتة، حين عملت على وضع ميزانية العراق، أن عائدات البلاد، من مبيعات النفط في المقام الأول، تقل إلى حد بعيد عن نفقاتها. تعامل صدام مع المشكلة عبر تقييد نفقات الوزارات، والانصراف عن تطوير البنية التحتية. لم تتلقَّ محطات الطاقة، كجنوب بغداد، على سبيل المثال، أي معدات جديدة، أو تحظى بأي من أعمال التأهيل. ما انفك مهندسوها يلجؤون إلى سوق الخردة، طلباً لما يحتاجونه من أدوات.

لم يكن ذلك مقبولاً بالنسبة لبريمر. يستلزم بناء ديموقراطية مستقرة حكومة قادرة على موازنة حساباتها، والوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب العراقي. يسهم تقليل الدعم الحكومي للغذاء والوقود في توفير النفقات على المدى البعيد، ولكن السلطة كانت عاجزة عن القيام بذلك بشكل فوري، بالنظر إلى ما يمكن أن يثيره من اضطرابات.

انتاب القلق بريمر كذلك من الاستثمار في البنية التحتية، بينما لم تشكل إدارة الميزانية سوى جزء من المشكلة. ارتأى الرجل، فيما يتعلق بازدهار الاقتصاد العراقي، ضرورة استثمار الشركات الأجنبية في المعامل، وحقول النفط، والمناجم. قد يعمل المستثمرون على شراء الشركات المدارة من قبل الدولة، وإعادة تأسيسها، مما يسهم في توظيف الآلاف من العراقيين، وإنعاش الوضع الاقتصادي. تعين على الشركات الأجنبية، بكل الأحوال، قبل الشروع في ذلك، التأكد من توافر الكهرباء والمياه لما ستتملكه من معامل. لم تكن العودة إلى معدلات ما قبل الحرب كافية، ببساطة، بالنظر إلى أن حاجة العراق من الكهرباء لم تكن تقتصر على متطلباته الحالية فحسب، بل والمستقبلية منها، بما يكفل إدارة معامله المتعطشة إلى الطاقة. لم يختلف الأمر فيما يتعلق بالمجال الأمني، مستلزماً كثيراً من الأموال الإضافية لتدريب قوات الشرطة الحالية، وتوظيف عشرات الآلاف من المتطوعين الجدد. لم يرَ بريمر أي إمكانية لتأجيل العمل على تطوير بنية العراق التحتية وأمنه. مثّلت

الكهرباء أمراً أساسياً لإعادة البلاد إلى المسار الصحيح. أمل الرجل، عبر توظيف الاستثمارات الأجنبية، بصورة مبدئية، أن يتمكن العراق من زيادة إنتاجه النفطي، واجتذاب ما يكفي من تلك الاستثمارات، في أثناء بضع سنوات، لموازنة حساباته.

قدر دايفيد أوليفر، المسؤول عن الميزانية في سلطة الائتلاف المؤقتة، حاجة العراق إلى استثمار ما يتراوح بين خمسة وعشرة المليارات من الدولارات سنوياً، فيما يتعلق ببنيته التحتية، بما لا يشمل نفقات التعويض عن قصور صدام في مجال الاستثمار (قدرت الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، في نهاية المطاف، الرقم بخمسة وخمسين مليار دولار في أثناء أربع سنوات). لم يمتلك العراق ما يكفي من المال. أسهمت عائدات النفط بالكاد في دفع الرواتب، وتوفير التجهيزات، وغير ذلك من النفقات الحكومية. أدرك أوليفر أن التماس المساعدات من الدول الأخرى سيستلزم وقتاً طويلاً، مستبعداً اللجوء إلى القروض، بالنظر إلى تضخم مديونية العراق بالفعل. تمثل الحل الوحيد، في نظر أوليفر، في «اللجوء إلى المال الأمريكي».

قصد الرجل بريمر، الذي كان يؤيد الاستثمار في البنية التحتية، جاهلاً ما يتطلبه من أموال، حتى عرض عليه أوليفر الحسابات المتعلقة بذلك، بما يعادل عشرات المليارات من الدولارات، من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين. تجاوز المبلغ ميزانية خطة مارشال، المقدرة بثلاثة عشر مليار دولار، لإعادة إعمار أوروبة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كان يمثل انتحاراً سياسياً حقيقياً، كما بدت الحال عليه، بالنظر إلى ما قدمه مسؤولو البيت الأبيض والبنتاغون من وعود للأمريكيين، قبل الحرب، بتغطية عائدات النفط العراقي نفقات إعادة إعمار البلاد. أخبر بريمر أوليفر أنه سيفكر بالأمر.

لم تمثل تصريحات ما قبل الحرب، عن إعادة الإعمار، في نظر بريمر، أكثر من مجرد تخمينات، لا تستند إلى ما هو واقعي من الحقائق. لم تتضح جدية المشكلة حتى اطلع مسؤولو سلطة الائتلاف على طبيعة المنشآت على الأرض، بما يشمل محطة جنوب بغداد. صحيح أن بريمر تقبل النصح من وولفويتز وفايث باجتثاث البعث، وغير ذلك من الأمور، في أثناء أسابيع عمله الأولى في بغداد، ولكنه لم يكن

ينظر إلى العراق -على النقيض منهما- باعتباره مسألةً تحتمل الفشل والنجاح. عبر الرئيس بوش، حين التقى بريمر في المكتب البيضاوي، عن رغبته العميقة في تحويل العراق إلى نموذج للديموقراطية في الشرق الأوسط. لم يعد بريمر ينظر إلى تعزيز الديموقراطية باعتبارها غايةً مهمة فحسب -بعد فشل فرق التفتيش في العثور على أي من أسلحة الدمار الشامل، التي كانت تمثل ذريعة الأمريكيين المباشرة للغزو - بل الغاية الرئيسة بحد ذاتها. تعين على العراق أن يغدو تلك النقطة المضيئة في عتمة العالم العربي. لم يكن يجدر بالولايات المتحدة -بعد ذلك- تجاهل حاجة العراق إلى امتلاك بنية تحتية أفضل. لم يتسم التسلسل المنطقي للأحداث، في ذهن بريمر، بكثير من التعقيد: تنتج البنية التحتية المطورة اقتصاداً أفضل، ينتج بدوره الاستقرار، الذي يمثل مطلباً أساسياً لازدهار الديموقراطية.

التقى الرجل أوليفر، بعد أربعة أيام، ليطالبه بتلقي ما يحتاج من المشورة، ووضع لائحة مفصلة بحاجات العراق. أضاف بريمر قائلاً: إنه سيتولى إقناع البيت الأبيض بقبولها، عبر ما يملكه من رصيد سياسي، موصياً أوليفر بالكتمان. إن تسربت المعلومات عن اعتزام سلطة الائتلاف المؤقتة إنفاق المليارات من الدولارات على إعادة إعمار العراق، فسيسبب ذلك كارثة على الصعيد السياسي. لا بد أن يتم الإعلان عنه من واشنطن.

منح أوليفر كبار المستشارين أسبوعاً لوضع لائحتهم، بينما كلف براونينغ فريق المهندسين تحديد ما يمكن للسلطة إنجازه من مشروعات واقعية. قدم بعضهم عروضاً خيالية، نص أحدها على إعادة بناء مساجد البلاد كافة. بلغت كلفة ما قدم من اقتراحات 60 مليار دولار، وقد كان من المستحيل العمل بها جميعاً، مما اضطر أوليفر إلى البدء في غربلتها، ليبلغ المجموع 35 مليار دولار في نهاية المطاف.

مضى أوليفر باللائحة إلى بريمر، الذي كان يجري نقاشات مكثفة مع البيت الأبيض. خطط البنتاغون لإرسال طلب إلى الكونغرس، بالحصول على تمويل إضافي كبير، بغية دعم العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان. ارتأى البيت الأبيض ضم اللائحة إلى تلك المطالبة، ليرى بريمر في الخمسة والثلاثين مليار دولار مبلغاً

ضخماً. قرر الرجل -بالاشتراك مع أوليفر- بعد ذلك تقليصه حتى 18 مليار دولار، سائلاً الأخير تضمينه في ميزانية مفصلة، ترسل إلى البيت الأبيض، فالكونغرس، في نهاية المطاف. اندرج ذلك المبلغ، في نظر سلطة الائتلاف المؤقتة، ضمن ما بات يعرف ببند التمويل الإضافي.

عمل أوليفر على توزيع الثمانية عشر مليار دولار، مانحاً قطاع الكهرباء، التي كانت تعد الأكثر أهمية، 5.7 مليار دولار، بينما حظي قطاع المياه والصرف الصحي بمبلغ 3.7 مليار دولار، والنفط بمبلغ 2.1 مليار دولار. طالب أوليفر كبار المستشارين، علاوة على ذلك، بوضع خطط مفصلة في كيفية إنفاق الأموال ضمن ما قدموه من اقتراحات.

لم ترق الآلية لبراونينغ. استذكر، بذلك الصدد، قائلاً: «بدأنا بتحديد رقم، ثم البناء عليه. لم يسبق لي وضع أي من الميزانيات بتلك الطريقة. لم تكن المقاربة حكيمة بذلك الصدد». لم يملك الرجل، علاوة على ذلك، متسعاً من الوقت للتشاور مع نظرائه العراقيين، أو الخبراء الدوليين، حيث كان يتعين عليه تسليم الخطة إلى أوليفر في غضون أسبوع.

انتاب القلق، على حد سواء، آندرو بيربارك، الخبير البريطاني المخضرم في إعادة الإعمار، في مراحل ما بعد النزاع، ومدير العمليات في سلطة الائتلاف المؤقتة، جراء بند التمويل الإضافي. تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلا: «تم التخطيط للعملية بكثير من السرية والسرعة، بما يعوزها إلى العقلانية المطلوبة لإقامة المشروعات الضرورية. لم يقدر لنا سوى الفشل حقيقة، بالنظر إلى ابتعادنا عن المعايير الرئيسة التي يتمحور حولها التخطيط لمثل تلك المسائل. إن قمت بما يتطلب خمسة أشهر في أثناء خمس دقائق، فستنجزه كيفما اتفق».

اعتاد بيربارك التدخين بشراهة، وقد كان يعبر عن مكنون نفسه على رؤوس الأشهاد، غير خجل من محبته للشراب، الذي كان يلجأ إليه حين يتأخر، كما العادة، في العمل داخل القصر. تمتع الرجل -بكل الأحوال، بالرغم من غرابة أطواره-

بالخبـرة في مجـال التنمية في مراحل ما بعـد الحرب، بما يفـوق الجميع في سلطة الائتلاف المؤقتـة. شكك بيربارك، في حضرة زملائه البريطانيين، في أسس عملية التمويـل الإضافـي، قائلاً: «يتحـدث الأمريكيون وفـق المنطق الآتـي: «لا ترقى بنية العـراق التحتية إلـى مستوى نظيراتهـا في المنطقة، كمـا الكويـت، أو السعودية، أو الإمـارات، أو كبـار الدول المنتجـة للنفط. نريدها أن تبلغ ذلـك المستوى، وسنحقق تلـك الغاية. سنغدق الأموال لحل المشكلة». حسنـاً، لا تسير الأمور بتلك الطريقة. لا بد أن يجري المزيد من التخطيط لضمان بناء الأنماط المناسبة من محطات الطاقة والمستشفيات في الأماكن المناسبة. لا بد أن تراجع المشروعات ثانية بغية تطويرها، وتمكين العراقيين من إنجازها».

استمـع بريمـر وأوليفر إلى مشورة بيربارك، دون أن يأخـذا بها. تحدث بريمر، في حينه، قائلاً: إن الفرص مواتية لنيل التمويل الإضافي، ولن يؤدي الانتظار بضعة أشهر، بغيـة إجـراء المزيد من التخطيط، إلا لإضاعتها. رغـب الرجل -علاوة على ذلك، بما يفوق ما سبـق أهمية- في بدء سلطة الائتلاف المؤقتة تنفيذ مشروعات البنية التحتية في أقرب وقت ممكن: ما الذي سيجعل العراقيين يحبوننا أكثر من منحهم الكهرباء؟

رغـب براونينغ في استخدام معظم الأمـوال في بناء محطات صغيرة للطاقة عبر البلاد. افترض الرجل أنها ستكون أقل عرضة لهجمات المتمردين، على ضوء وجودها داخـل المدن والبلدات، بالنظر إلى قيام السـكان المحليين بحماية مصادر طاقتهم الخاصة. تمثلـت رغبة العديد من مسؤولي السلطة البارزين، على النقيض من ذلك، في تمويل بناء محطات كبيرة للطاقة، على يد متعهدين أمريكيين، بغية دفع الكونغرس إلى إقرار التمويـل الإضافي. ارتأى بريمر، علاوة على ذلك، أن المشروعات الكبيرة تولـد المزيد من الطاقة الكهربائية، في نهاية المطاف، مما يصب في مصلحة النمو الاقتصادي عموماً.

احتل الطلب الرسمي للتمويـل الإضافي ثلاثاً وخمسين صفحة، ملتمساً الحصول علـى 20.3 مليار دولار. طالب بريمر بمبلغ 4.2 مليـار دولار بغية تمويل وتجهيز قوات الشرطـة والجيش، وتسـع مئة مليون دولار لبنـاء وترميم المستشفيـات، وثماني مئة

مليـون دولار لتطوير البنية التحتية للنقل والمواصلات، وتسع مئة مليون دولار لتطوير «المجتمع المدني». توقعت سلطة الائتلاف المؤقتة أن يسهم المبلغ المخصص لقطاع الطاقة، 5.7 مليار دولار، في توليد ثمانية آلاف ميغاوات من الكهرباء، بما يكفي لسد حاجة العراق طيلة ثلاث السنوات القادمة.

قدمت الوثيقة لمحة عن البلد الذي ود بريمر بناءه، بما يشبه الولايات المتحدة إلى حد كبير. خصصـ الرجل 32 مليون دولار لتطوير نظام الاتصالات وخدمة الإنترنت اللاسلكي، و20 مليون دولار «لبرنامج تدريبي في إدارة الأعمال، يؤهل كادر المقاولين للتعامـل مع ما غيبـه النظام السابق من مبادئ ومفاهيم التجارة»، و200 مليون دولار لتأسيـس «صندوق المشروعات الأمريكي - العراقي»، بغية تطوير القطاع الخاص في العـراق، و150 مليـون دولار لإقامـة مستشفى متطـور لأطفال البصـرة، يختص في الجراحات التقويمية ومعالجة الأورام (بالرغم من تحذيرات فريق الرعاية الصحية، فـي سلطة الائتلاف، من افتقـار العراق إلى الموارد الكافية لتمويل تلك المنشأة على المدى الطويل).

توجه بريمر إلـى واشنطن، في أيلول/ سبتمبر 2003، للإدلاء بشهادته أمام أربع من لجان الكونغرس، فيما يتعلق بعملية التمويل الإضافي. لم يتردد الرجل في مقارنة لائحته بخطة مارشال، قائلاً:

> «تدلـل المنح التي يطلبهـا الرئيس للعراق على عظمـة الرؤية المماثلة لتلـك التي أوجدت العالم الحـر عند نهاية الحـرب العالمية الثانية... سيشكل العراقيون الذين يعيشون بحرية وكرامة أمثولة في تلك المنطقة المضطربة، التي تصدر الإرهابيين في معظم الأحيان. سيخدم العراق المستقر، والمسالم، والمتطور اقتصادياً المصالح الأمريكية عبر جعل الولايات المتحدة أكثر أمنا».
>
> «تصدينـا -حيـن أطلقنـا العمليـات العسكريـة ضـد العـراق- لمسؤوليـة عظيمة تتجاوز إلحاق الهزيمة بجيش صدام. لا يمكننا، ببساطـة، التربيت على ظهـور العراقيين، وتهنئتهـم بالتخلص من

صدام، ومطالبتهم، فيما بعد، بإيجاد موقعهم ضمن السوق العالمية - مع افتقارهم لما يكفل المنافسة من أدوات. سيؤدي ذلك إلى الانهيار الاقتصادي، فالتطرف السياسي، والعودة إلى الإرهاب. سنرتكب خطأ جسيماً، بعد أن قطعنا ذلك الشوط، إن أدرنا ظهرنا للعراق، وتركناه يغرق في فوضى الانقسام، وأنماط جديدة من الطغيان، والإرهاب. لن نترك، في تلك الحالة، الشعب العراقي، الذي عانى طويلاً، يواجه مستقبلاً ملؤه الخطورة والحرمان فحسب، بل سنطلق مارد الإرهاب من القمقم، مما سيسفر عن سقوط المزيد من الأمريكيين في نهاية المطاف».

أقر الكونغرس، بعد خمسة أسابيع، منح التمويل الإضافي إلى سلطة الائتلاف المؤقتة، بعد استبعاد مطالب متعلقة بنظام الاتصالات، وخدمة الإنترنت اللاسلكي، وعدد من المشروعات الصغيرة الأخرى، ليبلغ مجموع اللائحة 18.4 مليار دولار.

التقيت بريمر في مكتبه، عند العاشرة مساء على وجه التقريب، ليلة توقيع الرئيس بوش على قرار التمويل الإضافي. أرخى الرجل ربطة عنقه، في حينه، وشمر عن كمي قميصه، قبل أن يخاطبني قائلاً: «أستعد لتغيير كبير». توقع بريمر تدفق الأموال إلى العراق في أثناء أسابيع، مؤكداً على «إحداث التغيير في ذلك البلد».

لم ينحصر طموح بريمر في الحصول على التمويل الإضافي. وضع مكتب التخطيط السياسي في السلطة، في صيف العام 2003، لائحة من ثمان وعشرين صفحة، بما يجب إنجازه من غايات كبيرة، قبل إعادة السيادة إلى الشعب العراقي. قسمت الوثيقة إلى ثلاث مراحل زمنية: آب/ أغسطس - تشرين الأول/ أكتوبر 2003، تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 - كانون الثاني/ يناير 2004، شباط/ فبراير 2004 فصاعداً. أضحت اللائحة، فيما بعد، نبراساً للأمريكيين في بغداد.

تمثل الهدف الأول في «هزيمة العناصر المسلحة المناوئة في الداخل». أوكلت المهمة إلى «قوة المهام المشتركة الموحدة - 7»، الاسم الرسمي للقوات العسكرية

الخاضعة لقيادة الولايات المتحدة في العراق. تجسدت غاية المرحلة الأولى في القضاء على الأشرار كافة، بحلول الحادي والثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر، بينما تم التخطيط لرفع إنتاج الطاقة إلى خمسة آلاف ميغاوات بحلول كانون الثاني/ يناير، بالرغم من عجز براونينغ عن تخطي عتبة أربعة الآلاف. تمحورت الخطط، علاوة على ذلك، حول افتتاح المطار بحلول تشرين الأول/ أكتوبر، مع التحذيرات من امتلاك المتمردين مئاتٍ من الصواريخ المحمولة على الكتف، المضادة للطائرات.

لم يواجه بريمر ومخططوه السياسيون، فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، التحديات المفروضة على غلين كورليس وبراد جاكسون في وزارة الصناعة. تم التخطيط للبدء في خصخصة الشركات المملوكة من قبل الدولة، بحلول تشرين الأول/ أكتوبر، ناهيك عن تحويل حصص الغذاء الشهرية إلى دفعات نقدية بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر. قررت السلطة، علاوة على ذلك، إيقاف الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية، والوقود، والكهرباء بحلول نهاية شباط/ فبراير. تهيأ العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما يتطلب إلغاء التعريفات، ووضع قوانين جديدة لحماية الشركات، وافتتاح مصارف أجنبية. تحدث بريمر، بذلك الصدد، قائلاً: «هي عملية شاملة للإصلاح الاقتصادي. سنوجد أول اقتصاد حقيقي للسوق الحرة في العالم العربي».

لم تفتقر الخطة السياسية إلى الجرأة، على حد سواء. رفض بريمر اقتراح وولفويتز وفايث منح المنفيين المزيد من السلطة، ليلجأ -عوضاً عن ذلك- إلى تشكيل مجلس الحكم، المؤلف من خمسة وعشرين عضواً، في رد على الجدل الدائر في عملية التحول السياسي، التي أربكت واشنطن ردحاً من الزمن. ارتأى الرجل في المجلس ما هو فريد من الحلول: مجموعة متعددة الطوائف والأعراق، تضم معممين وذوي بزات، نساء وشيوخ عشائر، سنة وشيعة، عرباً وأكراداً. أبلى أعضاء المجلس بلاءً حسناً، فيما يتعلق بالتقاط الصور الفوتوغرافية، ليثير أداؤهم الفعلي سخط السلطة. استلزم المجلس أسابيع لاختيار رئيسه، قبل أن تنتقل الرئاسة بالتناوب بين تسعة من أعضائه، بما يشمل ثمانية من المنفيين.

توقف العديد من الأعضاء عن حضور الجلسات، بمجرد تعيين رئاسة المجلس، لينعموا، عبر صلاحياتهم الجديدة، بتملك ما هو فاخر من الفيلات المطلة على دجلة، والسفر عبر البحار على نفقة الحكومة.

لم يمثل المجلس سوى أولى الخطوات السبع لخطة بريمر الانتقالية نحو السيادة العراقية الكاملة. تجسدت الأخرى في تشكيل «لجنة تمهيدية» للنظر في كيفية صياغة مسودة الدستور، وتولي المجلس المزيد من مهام الحكم اليومية، ووضع دستور للبلاد، والمصادقة عليه عبر استفتاء شعبي، وانتخاب حكومة جديدة، وتسليم السيادة إلى العراقيين، في نهاية المطاف. لم يصرح بريمر بتوقيت حدوث ذلك، آملاً أن يتم بحلول أواخر العام 2004، ليتوقع العديد من معاونيه، بكل الأحوال، استمرار الاحتلال حتى العام 2005. لجأ الرجل على الدوام إلى العبارة الغامضة ذاتها، كلما سئل عن مدة بقاء الاحتلال، قائلاً: «لا نرغب في البقاء يوماً واحداً بأكثر مما تقتضيه الضرورة».

ناقش بريمر عناصر من خطته، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، مع مسؤولين بارزين في إدارة بوش، دون أن يشمل ذلك إستراتيجية أمريكية للخروج من العراق، ناهيك عن استبعاد وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، والسي آي أيه من دائرة النقاش. اطلع كولين باول على الخطة للمرة الأولى في صحيفة الواشنطن بوست، التي نشرت مقالاً لبريمر بعنوان: «طريق العراق نحو السيادة».

شدد الحاكم الأمريكي على أفضلية خطته، رافضاً إجراء انتخابات مبكرة، نتيجة «غياب قوائم الناخبين وقوانين الانتخابات». تمثل السبب الحقيقي لذلك، بكل الأحوال، في خوفه من فوز البعثيين، أو القوى الدينية المتطرفة. استبعد الرجل، علاوة على ذلك، فكرة وضع دستور مؤقت، بما يماثل أسلوب صدام، الذي لا ترغب الولايات المتحدة، بلا ريب، في اتباعه. كتب بريمر في مقاله، بذلك الصدد، قائلاً: «يشجع انتخاب حكومة بلا دستور دائم، يعين ويحدد سلطاتها، على الانفلات، وإساءة استخدام تلك السلطات». لم يتقبل بريمر، على حد سواء، الرأي القائل بتسليم السلطة إلى مجلس الحكم، مشدداً على حاجة العراق إلى انتخاب حكومته ديموقراطياً، إن قدر له التحول إلى نموذج للديموقراطية في المنطقة.

استمـر بريمر في تجاهل فتوى السيستاني في ضرورة كتابة الدستور العراقي من قبـل ممثليـن منتخبين. لم يكن مدى مـا يتمتع به الرجل من سلطـة دينية، مع ذلك، بخـافٍ على أي من المطلعين على أوضاع الشيعـة، من غالبية الشعب العراقي، سواء أكان ذلك في مدينة الصدر في بغداد، أم البصرة، أم أي من مدن الجنوب الأخرى. مثّـل السيستانـي القائد الروحي الأبـرز للشيعة، وقد خضع له رجـال الدين الآخرون كافة. لم يجسد الرجل، بكل الأحوال، داخل مدينة الزمرد، سوى مسن آخر معمم.

أدرك بعضـ من مستشاري بريمر السياسيين مـا يحظى به السيستاني من نفوذ، رافضين، مـع ذلك، الأخذ بفتواه. مثّلت المسألة قضية مبدئية، في نظرهم، استناداً إلى رغبتهم في ترسيخ النموذج الأمريكي في فصل الكنيسة عن الدولة، مؤكدين على ما يشكله الرضوخ للسيستاني من سابقة خطرة بذلك الصدد.

افتقـرت خطـة بريمر إلـى الواقعية بشـدة، في نظـر دبلوماسيـي وزارة الخارجية المخضرمين، ممن عملوا في الشرق الأوسط طويلاً، بما لا يختلف عن الساسة العراقيين. تحدث أحد أعضاء مجلس الحكم، بذلك الصدد، واصفاً إياها «بالمستحيلة».

لـم يكترث بريمـر لذلك، بـكل الأحوال. خاطبنـي، بذلك الصدد، قائـلاً: «تمثل الوسيلة الوحيدة للمضي قدماً. لا أرى أي خيار آخر».

وصل جون أغريستو العراق وفي جعبته حقيبتان، ووسادة من الريش، متفائلاً إلى أبعـد الحدود. شغل الرجل منصب كبير مستشـاري وزارة التعليم العالي، عازماً على تأهيل النظام الجامعي في البلاد، لا مجرد الإشراف عليه. رغب أغريستو في تقديم مفهوم الحرية الأكاديمية، وافتتاح ما هو ليبرالي من الكليات، آملاً في تزويد المكتبات بأحـدث الإصدارات الفكرية، وتوفير خدمة الإنترنت الفاعلة في قاعات الدراسة. لم يـرَ الرجل كثيراً من الضرر فـي أعمال النهب، التي شملت العديد من الجامعات، لما وفرته من «فرص للبدء مجدداً»، وتزويد العراقيين «بأحدث المعدات».

مـا انفك أغريستـو يؤيد الحزب الجمهـوري. نشأ الرجل، ابن عامـل المرفأ، في بروكليـن، وقـد كان أول الدارسيـن، فـي الجامعة، من بيـن أفراد أسرتـه. حاز على

شهـادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعـة كورنيل، قبل أن يعمل في التدريس مدة قصيرة، ويلتحق بوكالة «المنح القومية للإنسانيات» في أثناء حرب الثقافات في ثمانينيـات القرن المنصرم. ما فتئ أغريستو يرمـي مؤسسة التعليم العالي بالكسل، إلـى جانب ليـن تشيني ووليام بينيت، بالرغم مما تتسم بـه من تحرر. أمضى الرجل أحد عشر عامـاً، بعد تركه الوكالة - رئيساً لكلية سانت جونز، والصغيرة، والعريقة، والليبراليـة، والمعروفة بمنهج «الغريت بوكـس» الدراسي، ليتقاعد، في العام 2000، ويؤسس شركة استشارية. اعتاد أغريستو، في أوقات فراغه، إعداد النقانق الإيطالية، والاسترخاء مع زوجه في كوخهما، بالقرب من نهر بيكوس، في نيو مكسيكو.

تلقى الرجل، بعد بضعة أسابيع من دخول القوات الأمريكية بغداد، مكالمة هاتفية من سلفه في سانت جونز، إدوين ديلاتر؛ بغية استمزاج رأيه عن الذهاب إلى العراق. تمت مفاتحة ديلاتر - أستاذ الفلسفة في جامعة بوسطن، والزميل المساعد في معهد «أميريكان إنتربرايز» - عن التوجه إلى العراق من قبل جون سيلبر، الرئيس الفخري لجامعة بوسطن، بتكليف من جيم أوبيرن، مسؤول ارتباط البيت الأبيض في البنتاغون. رأى الأخيـر فـي سيلبـر - الذي يعد أحـد القلائل من المحافظيـن الاجتماعيين في المجال الأكاديمي الأمريكي - المقدرة على طرح أسماء المرشحين، من مؤيدي قرار الرئيس بوش باجتياح العراق. مثل أغريستو أحدهم بالتأكيد، حيث كان يصف نفسه «بالمؤيد القوي» للحرب.

لم تكن الأيديولوجية وحدها، بكل الأحوال، ما دفع أغريستو إلى القبول. لم يتمكن الرجـل مـن خدمة بلاده، في حرب فيتنـام، مما جعل من التوجه إلـى العراق فرصة ثمينة للقيام بذلك. فكر، بذلك الصدد، قائلاً لنفسه: «أكاد أبلغ الستين. لم يتبقَّ لي كثير من العمر لفعل ما هو حسن من الأمور».

خاطبني أغريستو، في وقت لاحق، بذلك الصدد، قائلا: «هذا ما يفعله الأمريكيون: يمضـون للمساعـدة. أردت على الـدوام أن أكون أمريكياً جيداً فحسـب. لا أعتقد أن بالإمكان تكرار هذه المغامرة».

اتصل الرجل، قبل إعطاء موافقته، دونالد رمسفيلد، الذي سبق لزوجه العمل في سانت جونز. ترك أغريستو رسالة صوتية لرمسفيلد، على هاتف منزله، مع افتقاره إلى رقمه في البنتاغون، قائلاً: «إن وجد ما يمنعني من الأسباب للتفكير بذلك، فاتصل بي على الفور». لم يتلقَّ الرجل تلك المكالمة على الإطلاق، ليخبره أوبيرن، في وقت لاحق، أن رمسفيلد يدعم قراره، ناهيك عن مطالبته بالإسراع في تعيينه.

افتقر أغريستو إلى ما يمكن ذكره من معرفة بنظام العراق التعليمي، ولم يقم بقراءة أي من الكتب عن العراق بعد اختياره لأداء المهمة. تحدث، بذلك الصدد، قائلاً: «أردت القدوم هنا بما أمكنني من انفتاح ذهني. أفضل التعلم عن كثب، عوضاً عن تلقي آراء المؤلفين الموجهة».

لم يتلقَّ الرجل ما هو مكثف من التدريب في وزارة الدفاع. تحدث، بذلك الصدد، قائلاً: «علموني كيفية وضع قناع الغاز، وتثبيت الخوذة على رأسي، وارتداء سترتي الواقية، لا أكثر».

لم يفِتّ ذلك، بكل الأحوال، في عضد أغريستو. لم تختلف صور العراقيين كثيراً، في نظره، حين كانوا يحتفلون بإسقاط تمثال صدام في ساحة الفردوس، عن صور سقوط جدار برلين. تحدث، بذلك الصدد، قائلاً: «لا يمكنك، ما إن ترى ذلك، إلا أن تقر بنجاحه».

غادر الرجل تكساس إلى الكويت، في أيلول/ سبتمبر 2003، قبل التوجه إلى بغداد على متن طائرة من طراز «سي – 130». اقتربت الطائرة من أرض المطار، تحلق على علو مرتفع، قبل الهبوط بحركة لولبية، تجنباً لصواريخ المتمردين، وتسوية وضعها عند بلوغ مدرجه. التحق أغريستو، بعيد نزول الطائرة، بموكب شديد الحراسة، قبل التوجه إلى المنطقة الخضراء، عبر الطريق الخطر الممتد ثمانية أميال. اكتشف الرجل، في حينه، للمرة الأولى، مدى ما يحظى به الأمن من أهمية في العراق، بما يفوق العمل، والمتعة، والراحة، إلى حد بعيد.

لم تخصص أي ميزانية لأغريستو، بصفته المهنية. تعين عليه؛ بغية إنجاز عمله، التقرب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي خصصت مبلغ 25 مليون دولار

للجامعات العراقية. أمل الرجل في تلقي المزيد من برنامج التمويل الإضافي، والدول المانحة. أشارت تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة إلى حاجة العراق إلى ما يقارب المليارين من الدولارات «لضمان الحد الأدنى من المعايير التعليمية».

تعين استخدام كثيرٍ من الأموال لإعادة تأهيل وتجهيز الجامعات المنهوبة. تعرضت الجامعة المستنصرية في بغداد للنهب، يوم سقوط نظام صدام، ليأتي السارقون، في أثناء ثلاثة أيام، على كتبها، وأجهزة حواسيبها، ومعدات مخابرها، ومقاعدها، ناهيك عن اقتلاع التمديدات الكهربائية من جدرانها، وإضرام النيران فيما عجزوا عن سرقته من محتوياتها، مما أدى إلى انتشار سحابة من الدخان الكثيف فوق العاصمة. توقف أغريستو عن التفكير في أعمال النهب «فرصةً للبدء مجدداً»، حين رأى ما لحق من ضرر بالجامعة المستنصرية، وكلية التقنية المجاورة، حيث تعرضت ثلاثة آلاف من أجهزة الحواسيب، ومعدات المخابر كافة، للنهب في أربع ساعات، لا أكثر. تمثل أبرز ما واجهه الرجل من تحديات في إعادة تأهيل الجامعات. لم يكن بمقدوره التحدث -بلا ريب- عن الحرية الأكاديمية وليبرالية المناهج التعليمية، في غياب المقاعد، والكتب، والمخابر العلمية.

اجتمع ممثلون عن الدول المانحة في مدريد، بعد شهر من وصول أغريستو إلى بغداد، للتباحث في حاجات العراق فيما يتعلق بإعادة الإعمار. وضع الرجل ما أمل أن يمثل مطالب مقنعة بتلقي المساعدات الدولية، بما يشمل خططاً لإقامة «شبكة مكتبية إلكترونية عبر البلاد»، و«كلية للدراسات التجارية العليا على النمط الغربي»، والتماس التمويل اللازم لتأمين الكتب والفصول الدراسية الجديدة، وإقامة ستة عشر مركزاً «للدراسات المتقدمة» عن التقنية الحيوية، وحل النزاعات، وتقنية المعلومات، وغير ذلك من المجالات. بلغ المجموع النهائي المطلوب 1.2 مليار دولار «بغية وضع العراق في موقعه السليم ضمن مجتمعات العالم الفكرية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية».

كتب أغريستو -في مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الدول المانحة- قائلاً: «تتوافر لدينا الفرصة الآن للبدء مجدداً، وتزويد العراق، على سبيل المثال، بأفضل ما يمكن الحصول عليه من فصول دراسية، ومخابر، ومكتبات».

«لا نبالـغ إن قلنـا: إننا بحاجـة للبدء في إعـادة تأهيل قطـاع التعليم العالـي في العراق، وإنجاز تلك المهمـة في أثناء سنوات قلائل. قارب رواد المجال الأكفياء – ممن درسوا في أوروبة والولايات المتحدة، في خمسينيات، وستينيات، وأوائل السبعينيات من القرن المنصرم – على بلوغ سن التقاعد، إن لم يبلغوه في المقام الأول. لم يحظَ خلفهم بفرصة الاطلاع على معايير التعليم الدولية المعاصرة، وسيفتقرون إلى الخبرة اللازمة لإقامة بنيـة تعليمية بحثية متطورة، تؤسس للأجيال القادمة، إن لـم يتم إطلاعهم، بصورة مباشـرة، على تلك المعايير، وتزويدهم بمـا يكفل تطبيقها من تقنيات حديثة. لن يؤدي التقاعس عن أداء تلك المهمة إلا إلى زعزعة استقرار العراق، وتهديد أمن العالم بالنتيجة».

تعهـدت الدول المانحة بتقديم 400 مليـون دولار، بما لم يثر استياء أغريستو. لم تمثل تلك سوى البداية في نظره، وقد تم الاتفاق على عقد مؤتمر آخر في غضون ستة أشهر، بما يخوله طلب المزيد من التمويل في حينه.

لـم تمثل إعادة الإعمار المادية غاية أغريستو بحـد ذاتها. تجسد ما أثاره حقيقة فـي العراقيين مـن أمثال عصمت خالد، رئيس جامعة دهـوك. لم يبدُ خالد –قصير القامة، ممتلئ البنية، أجش الصوت، في نظر أغريستو– بمظهر مؤسس ورئيس إحدى الجامعـات الكبرى. افتتح الرجل جامعته في أوائل التسعينيات من القرن المنصرم، حين بدأت الطائرات الأمريكية فرض حظر الطيران فوق دهوك، وغيرها من مناطق شمـال العـراق الخاضعة لسيطرة الأكـراد، مما أسهم في إبعـاد جيش صدام، ومنح الأكـراد استقلال الأمر الواقع. رغب عصمت في تأسيس مـا دعاه «كلية للإنسانية»، تدرس الفلسفـة السياسية، والنظريـة الديموقراطيـة، والحضارة الغربيـة، وتاريخ الحريـة، وحقـوق الإنسان، بمـا لا يخول أياً مـن طلابها التخـرج دون اجتياز المادة الأخيرة. ارتأى الرجل، علاوة على ذلك، إضافة مادة للدين المقارن. سأله أغريستو عمـا إذا كانت تشمل تدريس العهدين القديم والجديـد، بما يتضمن استحضار يهود لأداء تلك المهمة، ليجيبه عصمت بالإيجاب، مقللاً من هول المسألة.

لـم يقل أغريستـو: «ثلاثـة أشهر» (المـدة الزمنيـة الدنيا لبقـاء موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة، والإجابة التي تسمع غالباً في أنحاء القصر)، حين سأله البنتاغون عن المدة التي يعتزم قضاءها في العراق.

أجاب الرجل، عوضاً عن ذلك، قائلاً: «لأجل غير مسمى».